المسكن الريفي بمنطقة القره بوللي

(دراسة جغرافية)

د. عبد السلام مفتاح محمد العجيلي - جامعة طرابلس، كلية التربية – قصر بن غشير، قسم الجغرافيا

الملخص:

يعد الريف الموطن الطبيعي للإنسان، الذي اتخذ منه مكان للسكن وممارسة النشاط الاقتصادي الذي عادة ما تفرضه الطبيعة الجغرافية، وفي هذا البحث سيتم تسليط الضوء على المسكن الريفي في منطقة القره بوللي الواقعة في الشمال الغربي الليبي والبالغة مساحة 395 كم^2 بين دائرتي عرض 20″ 35′ 32° و 9″ 48′ 32° شمالاً، وبين خطي طول 26″ 31′ 13° و 32″ 49′ 13° شرقاً، ونظراً للمساحة الشاسعة وعدد السكان الذي يقدر بـ 46982 نسمة أصبح الامتداد السكاني الريفي ينتشر بشكل واسع بشتى نواحي المنطقة، ونظراً لما أولته الحكومة الليبية من اهتمام بمثل هذه الأقاليم ودعم عمليات الإسكان بصفة عامة رغم عدم انتظام هذا الدعم بشكل متتالي، بالإضافة إلى الاختلافات في المستويات الاقتصادية بين سكان الإقليم انعكس ذلك على طبيعة المسكن الريفي من عدة جوانب أهمها مساحة وشكل ومرافق المساكن فيما بينها والتي سنحاول الإشارة إليها في هذا البحث.

المقدمة

شغلت دراسة المسكن الريفي اهتمام الكثير من الجغرافيين، وذلك منذ أوائل القرن الماضي، حيث اعتبره العالم "برون" من بين الحقائق الأساسية في الجغرافيا البشرية، لأنه نتاج للتقاليد الحضارية، والظروف الطبيعية للبيئة، وبمعنى آخر أنه يعبر عن التراث الحضاري قديماً وحديثاً. ويستجيب لمتطلبات الوظيفة. وللخصائص الإيجابية والسلبية للبيئة، كذلك اهتم علماء الاجتماع بدراسة المسكن الريفي على أساس أنه المأوى والمظهر الأول للتفاعل بين الإنسان والبيئة **(محمد عاطف، 1967م، ص338).**

وتتطلب دراسة المسكن الريفي معرفة متعمقة بالنواحي المعمارية ومواد البناء وتركيب المسكن، وكذلك الإلمام الكامل بالنواحي الاجتماعية كالعادات والتقاليد لسكان الإقليم قرين الدراسة، وكذلك معرفة الأنماط السائدة عندهم في عمليات البناء والتشييد.

وعليه فقد اختلفت أنماط المسكن الريفي بمنطقة القره بوللي خلال القرون الماضية، وتطورت هذه الأنماط تبعاً لنوع الحياة السائدة خلال فترة طويلة من الزمن، فكان للحضارات القديمة نمطها، وللاستيطان الروماني وفترة الاستعمار الإيطالي نمط زراعي وسكني واسع بالمنطقة لا تزال موجودة حتى الآن، كذلك للسكان المحليين أنماط مختلفة من المساكن الريفية اختلفت بين البدو الرحل والفلاح القائم. وبمرور الزمن بدأ المسكن الريفي بالتطور الملحوظ بين الحين والآخر، تجلى هذا التطور في الاختلاف بين أشكال وأحجام وتنوع مواد بناء تلك المساكن متأثرة بالعديد من العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية لسكانها، مما أدى إلى انعكاس مباشر على طبيعة المسكن الريفي.

مشكلة الدراسة:

يمكن حصر مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- ما هو الواقع المكاني للمسكن الريفي بالمنطقة وما العوامل المؤثرة فيه سلباً وإيجاباً؟

2- هل بناء المساكن الريفية وملحقاتها سبب تقلص المساحات الزراعية بالمنطقة.

أهداف البحث:

تتمحور أهداف الدراسة في الآتي:

1- محاولة التعرف على مدى تأثير العوامل الطبيعية والبشرية والاجتماعية على السكن الريفي.

2- الوقوف على أنماط المساكن الريفية الموجودة بالمنطقة.

3- التعرف على متوسط مساحة المسكن وأنواع الملحقات به.

4- الوقوف على مدى الخصوصية للمسكن الريفي ونوع تمويل بنائه ومواد البناء المستخدمة.

منهج وأسلوب البحث

تتحدد محاور الدراسة من خلال عدة مناهج، ومنها المنهج الوصفي والذي يهتم برصد الحقائق المتعلقة بظاهرة الدراسة، رصداً واقعياً دقيقاً وذلك لجمع المعلومات والبيانات، وتحليلها، وتفسيرها، وإصدار التعليمات بشأنها، إضافة إلى المنهج التحليلي، والذي بواسطته تم ربط، وتوزيع، وتفسير التباينات المكانية لأجزاء منطقة الدراسة، هذا فضلاً عن الاستعانة ببعض الأساليب لعل أهمها: أسلوب الدراسة الميدانية من خلال استمارات الاستبيان، التي تشكل المصدر الرئيسي لمادة البحث، وأسلوب المعالجة الإحصائية في تحليل البيانات الرقمية وترجمتها كارتوغرافياً لمجموعة من الخرائط والرسوم البيانية.

كما تمت الاستعانة بالعديد من المصادر المنشورة وغير المنشورة، وبعض المراجع الجغرافية والمجلات والدوريات العلمية العربية والأجنبية التي تخدم البحث.

حدود البحث

تقع منطقة القره بوللي في الجزء الشمالي الغربي من ليبيا، يحدّها من الشمال البحر المتوسط، وجنوباً منطقة ترهونة، ومن الشرق قصر الأخيار، ومن الغرب منطقة تاجوراء، وفلكياً تقع المنطقة بين دائرتي عرض 20″ 35′ 32° و 9″ 48′ 32° شمالاً، وبين خطي طول 26″ 31′ 13° و 32″ 49′ 13° شرقاً، خريطة (1).

وتبلغ مساحة المنطقة 395كم^2، وتنقسم إلى ست محلات عمرانية، هي: الكراوة، والعطايا، والشرقية، والرواجح، والقويعة، والخوالق، وتختلف مساحة كل محلة عمرانية عن الأخرى، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (1) التقسيم الإداري والمساحة وعدد السكان عام 2006م

المحلة	الكراوة	العطايا	الشرقية	الرواجح	القويعة	الخوالق	الإجمالي
عدد السكان	15970	9973	5982	5890	5758	3409	46982
%	34	21.2	12.7	12.5	12.3	7.3	100
المساحة	85.8	72.4	53.2	66	68	49.6	395
%	21.7	18.3	13.5	16.7	17.2	12.6	100

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى: الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان عام 2006م.

خريطة (1) موقع منطقة الدراسة.

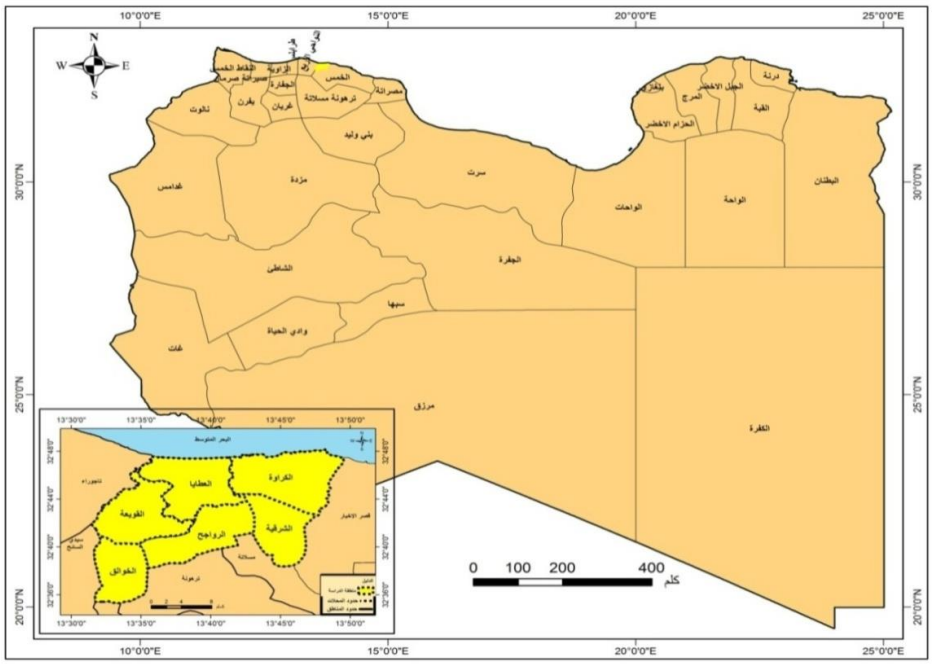

المصدر: أمانة اللجنة العامة للتخطيط، مصلحة المساحة الليبية.

ويتناول البحث الموضوعات الآتية:

أولاً- الظروف الطبيعية لمنطقة الدراسة:

تتألف أراضي منطقة الدراسة من عدة تكوينات جيولوجية تعود للزمنين الثالث والرابع، الأمر الذي ترتب عليه وجود ترسبات وتكوينات بحرية تتداخل مع تكوينات ترسبية قارية منقولة في معظمها من الحافات الجبلية خلال هذين الزمنين، ففي بداية الأيوسين برز هذا الجزء فوق سطح البحر وأصبح مكشوفا للعمليات الجيومورفولوجية، وفي بداية عصر الميوسين (أواسط الزمن الثالث)، حدثت حركة هبوط ترتب عليها طغيان البحر الذي غمر كل المنطقة، والذي بدوره أدى إلى تراكم صخور ترسبية بحرية تابعة للميوسين الأسفل، وفي نهاية عصر الميوسين وبداية عصر البلايوسين أصيب هذا الجزء بحركة رفع جديدة تحول خلالها إلى أرض يابسة. **(Hummuda, 1971, P.87-90)**

وبشكلٍ عام فإن منطقة الدراسة تخلو من المظاهر الحركية كالشقوق والصدوع والقباب وميل الطبقات، وهذا بدوره يساعد على إقامة نشاط عمراني مكثف، وأن تركيبها الصخري غير معقد، وخاصة في الشمال، مما زاد من التطور الاقتصادي والنمو العمراني، وذلك على حساب الأرض الزراعية بها.

كما أن لاستواء سطحها في أجزاء كبيرة دور فعال في إقامة أنشطة بشرية، زاد من تقلص مساحاتها الزراعية، خريطة (2، 3) الأمر الذي شجع السكان على البناء.

أما مناخها فينتمي إلى المناخ شبه الجاف الانتقالي بين مناخ البحر المتوسط شمالاً، والمناخ الصحراوي جنوباً، ويتميز بأنه حار جاف صيفاً، ودافئ ممطر شتاءً، كما يتسم بحدوث تطرف في المدى الحراري اليومي والفصلي والسنوي، وانخفاض الرطوبة النسبية، وارتفاع كمية الإشعاع الشمسي، والتبخر، خاصة عند هبوب

رياح القبلي الحارة الجافة القادمة من الجنوب في أواخر الربيع وأوائل الصيف، ما يتسبب في انخفاض القيمة الفعلية للأمطار، وازدياد الجفاف، نتيجة تأثير المناخ الصحراوي، **(طريح شرف، 1996، ص65)**، ويعد التذبذب في معدل هطول الأمطار من سمات هذا النوع المناخي، وهذا يؤدي إلى انتشار أنواع نباتية جفافية، ونقص أنواع نباتية أخرى لا تتحمل ظروف الجفاف.

خريطة (2) خطوط الكنتور لمنطقة الدراسة.

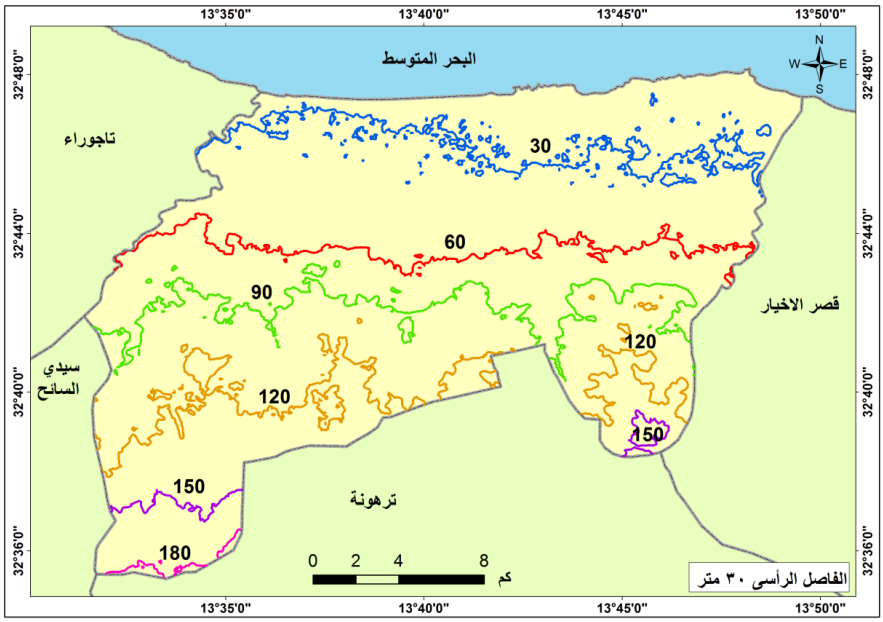

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج (ArcGIS10.2.1) واستناداً إلى نموذج الارتفاعات الرقمية (DEM) الصادر عن وكالة ناسا الفضائية.

خريطة (3) تضاريس منطقة الدراسة

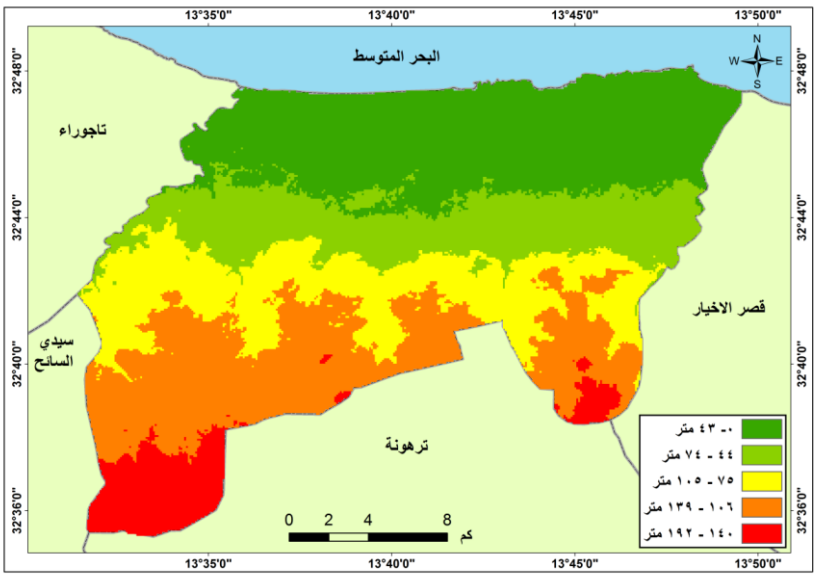

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج (ArcGIS10.2.1) واستناداً إلى نموذج الارتفاعات الرقمية (DEM) الصادر عن وكالة ناسا الفضائية.

ثانياً- العوامل المؤثرة في شكل وبناء المسكن الريفي :

أ- العوامل الطبيعية:

توضح هذه العوامل مدى ملاءمة المسكن الريفي للظروف العامة للطقس والمناخ، ومتغيراتها ومقدار التغير مع هذه الظروف، وتأثير ذلك على نمطه وشكله وتوجيهه ومعرفة مدى تأثير العامل البيئي على توفير مواد البناء المستخدمة من المواد البيئية المتاحة، مثل التكوينات الحجرية المستخدمة في صناعته والتي تسمى محلياً بالشرشور(الزلط) المكون الرئيسي في صناعة الطوب الإسمنتي والخرسانات المسلحة المكونة لبناء الجدران والأعمدة والأسقف.

ب- العوامل الاجتماعية:

وهى عوامل حضارية، وسكانية أهمها تأثيراً على المسكن الريفي، فيعد الفقر وتواضع المستوى المعيشي للمواطن والناتج عن قلة موارده المالية، يكون لها الأثر المباشر على نمط المباني، وصغر حجمها، وقلة عدد الحجرات بالمسكن والتي قد تنعكس على عدم الالتزام بالشروط الصحية الأولية، والمطلوب توافرها في المبنى مثل عدد النوافذ واتساعها، وكذلك المساحات المفتوحة والمتروكة داخل المنزل، كما لا يمكن إغفال أن للعادات والتقاليد الاجتماعية التي يتوارثها سكان الريف من أسلافهم، يكون لها التأثير على نمط المساكن الريفية، والتي قد لا تناسب الأذواق المختلفة والأفكار العصرية لبناء المساكن في هذه الأيام.

ج- العوامل الاقتصادية:

وتتلخص هذه العوامل في عدة نقاط أهمها، نمط الاستخدام الزراعي للأرض، وكذلك نمط الملكية الزراعية، ومتوسط مساحة الحيازة الزراعية وأهمية تأثير ذلك في شكل، ونمط المسكن الريفي، حيث المناطق ذات الاستخدام الزراعي وعندما تسود الملكيات الزراعية الواسعة، وترتفع متوسطات مساحتها. عادة ما تسود فيها المساكن الريفية الكبيرة الحجم ذات الملحقات المتعددة كالمخازن والكاراجات والحظائر، التي تتناسب مع أعداد الحيوانات الكثيرة التي قد يملكها الفلاح مما تضفى عليه بالمستوى الاقتصادي المنتعش، وينعكس ذلك بالضرورة على المسكن الذي يتميز بارتفاع مستواه الحضاري، وتعدد حجراته وملحقاته، وتوافر الشروط الصحية والجمالية. نتيجة لذلك نجد مساكن المستوى العمراني المرتفع.

وعلى العكس من ذلك نجد أن الأماكن التي تتفتت بها المساحات الزراعية بين حيازات قزمية وملكيات ضئيلة، حيث تتردى الأحوال الاقتصادية والمعيشة لأصحاب هذه المساكن الذين يعانون من ضيق الحال، ومحدودية الدخل. يكون تأثير هذه الأحوال واضحاً على نمط وشكل مساكنهم الريفية، والتي غالباً ما تكون صغيرة الحجم ولا تتمتع بدرجات تشطيب جيدة، وقد ينقصها العديد من الملحقات الرئيسية (كالسور والمخازن وغيرها).

ومن ثم فهي تعلن عن مدى المعاناة والفقر لأصحابها، وعليه فإن أحوال السكان الاقتصادية والمعيشة هي من أكثر العوامل تأثيراً على حالة مساكنهم ومستوياتها **(امطيرق، 2015م، ص 66)**.

ثالثاً- الصورة العامة للمسكن الريفي بمنطقة القره بوللي:

يضم ريف منطقة الدراسة العديد من المساكن المبعثرة؛ نتيجةً لبناء معظمها بشكلٍ عشوائي وغير مخطط، وهي تأخذ الشكل الأفقي، الأمر الذي يزيد من سرعة الانتشار والزحف على الأراضي الزراعية، وهذه الظاهرة

تعاني منها أغلب الدول العربية بشكلٍ عام، ومنطقة الدراسة بشكلٍ خاص، فهي تهدد الموارد الأرضية من ناحية، وانعدام التوازن والتخطيط للعمران من ناحية أخرى.

وأصبحت صورة المسكن الريفي اليوم تخالف نمط المباني القديمة التي كانت موجودة وآثارها بدأت تتلاشى، كما يمكن الإشارة إلى عدم وجود التلاصق التام في المساكن الريفية، وأنه لا توجد المباني العالية، فهي على الأغلب لا تتجاوز ثلاثة طوابق، وأعداد غرفها متباينة حيث بلغت في متوسطها العام ثلاثة غرف، وهذا المعدل هو السائد فعلاً والذي ثَبُتَ من خلال ملاحظة الباحث وزيارته الميدانية لبعض المحلات العمرانية بها.

كما ثبُت أيضاً أن مساكن الأرياف تأخذ أشكالاً وخصائص متباينة، فمنها الفلل والبيت الريفي، والعمارة السكنية ولكنها محدودة جداً في مناطق الأرياف، ولكن بشكل عام فإن نمط وشكل البيت الريفي هو السائد في المنطقة، كما أن أغلب المساكن الريفية مرتبطةٌ بقطعةٍ من الأرض هي جزءٌ منها، فلقد قامت الدولة في فترة الثمانينات بتوزيع المزارع للمزارعين تشمل منزل، ويطلق عليها (مساكن التنمية)؛ لأن الدولة هي التي قامت بتنميتها، ولكن الآن قد تقلصت تلك المزارع و أصبحت ذات مساحات أقل من السابق، فمن هؤلاء المزارعين من يملك هكتاراً واحداً فقط؛ لأنها قد جُزأت بين الأبناء أو قد بِيعت، والنتيجة أن تلك المساحات الزراعية لم تعد كسابق عهدها، وهذا إن دل على شيء فإنّما يدل على تزايد الكتلة السكانية وتبعثر المساكن الريفية بشكلٍ أكبر.

صورة (1) أحد مساكن التنمية الريفية بالمنطقة

تبين هذه الصورة إحدى مساكن التنمية في منطقة الدراسة، وهو عبارة عن منزل يتكون من طابق واحد، يقع ضمن حائزة زراعية، قامت الدولة بإنشائه وإعطائه للمزارعين في فترة الثمانينيات، على مساحة من الأرض تبلغ 23 هكتاراً .

أمّا من حيث ملكية هذه المساكن فلقد خضعت معظمها لنظام الملكية الخاصة، وجزءٌ منها ملكيةٌ عامة تابعة للدولة، تتمثل في مباني القطاعات الخدمية، كما أن نظام السكن بالإيجار يعد أمراً غير مرغوب فيه داخل المناطق الريفية، فلقد جرى العرف على ذلك، لذلك تكاد تكون تنعدم مساكن الإيجار، والجدول التالي يبين تقلص المساحات الزراعية.

جدول (2) تقلص المساحة الزراعية بالمنطقة

هل تعرضت المزرعة للتقلص	%
نعم	91
لا	9
المجموع	100

المصدر: الدراسة الميدانية، نتائج تحليل بيانات استمارة الاستبيان

يلاحظ من بيانات الجدول السابق أن نسبةً كبيرة من المساحات الزراعية قد تعرضت للتقلص، وبلغت 91% من جملة العينة التي تم توزيعها على المزارعين، في حين لم تتعرض لذلك 9 % منها، وأسباب ذلك يوضحها الجدول (3) والشكل التابع له.

جدول (3) أسباب تقلص المساحة الزراعية

أسباب التقلص	%
بيع أجزاء منها	56
تقسيمها لغرض البناء	21
توزيعها بين الورثة	23
المجموع	100

المصدر: الدراسة الميدانية، نتائج تحليل بيانات استمارة الاستبيان

شكل (1) أسباب تقلص المساحة الزراعية

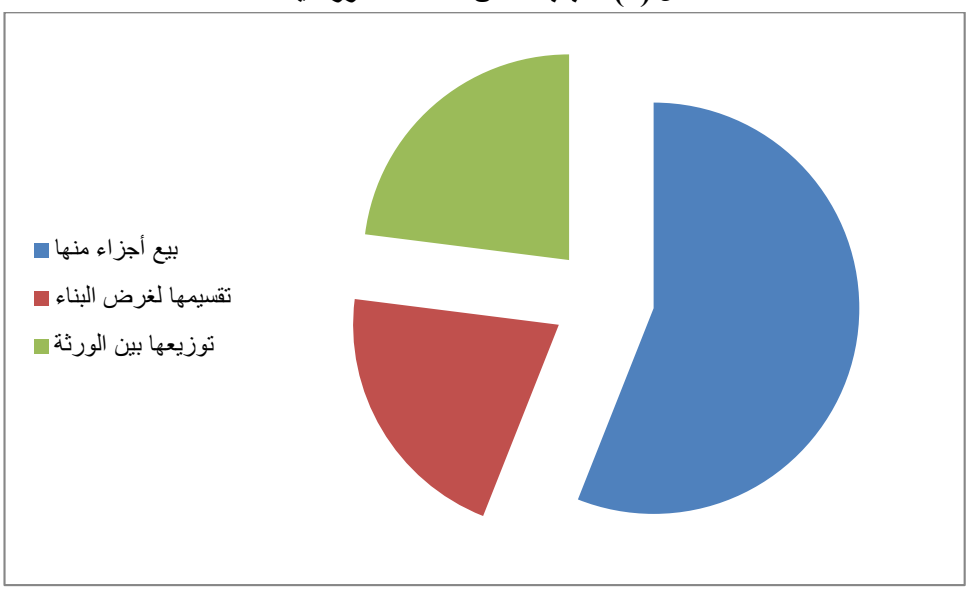

المصدر: بيانات الجدول (3).

تختلف أسباب تقلص المساحات الزراعية في منطقة الدراسة من سببٍ لآخر، وأبرزها بيع أجزاء منها لغرض الاستفادة من مالها، والذي بلغت نسبته حوالي 56% من جملة العينة الموزعة على المزارعين، ويرى آخرون ونسبتهم 21% أن تقسيم هذه المساحات لغرض البناء هو السبب الرئيس لتقلصها، في حين يرى ما نسبتهم 23 % من جملة العينة الموزعة أن سبب تقلص تلك المساحات هو توزيعها على الورثة.

رابعاً- خصائص المسكن الريفي:

يتم تناول خصائص المسكن الريفي من خلال العناصر التالية:

أ- عمر المبنى: لم يكن انتشار المباني القديمة على نطاقٍ واسعٍ في منطقة الدراسة؛ لقلة توافد السكان خلال الفترات الأولى للهجرات السكانية للمدينة من مدن مجاورة، كما أن عدد السكان يعد قليلاً إذا ما قورن بالأعداد السكانية في الوقت الحاضر، وأن هذه المباني بدأت تختفي وأن سكانها هجروها وأقاموا غيرها، ومن هذه المباني ما يعرف بمساكن الطين، أنظر الصورة رقم (2) وتتألف مادة بناء هذه المساكن من

الطين والحصـــى والأحجار وجذوع الأشـــجار، وهي كانت تشـــيد حتى نهاية العقد الخامس من القرن العشرين، وهي اليوم عبارة عن آثارٍ فقط لا تستخدم في أي غرض لعدم صلاحيتها، كما أنه توجد مساكن قديمة ولكن بناؤها فاخر وهي محدودة جداً تأخذ شكل الفيلا أنظر الصورتان رقم (3، 4).

صورة (2) مساكن الطين بالمنطقة

لقد كان هذا النوع من المساكن شائعاً، وهو ما يطلق عليها مساكن الطين، فقبل انتشار المواد الأساسية للبناء كالموجودة في الوقت الحاضر، مثل الطوب الإسمنتي، والطوب الأحمر، والطوب الجيري، حيث كانت تبنى هذه المساكن بأساسات هشة، كاستخدام مادة الطين في البناء، وأغلبها كانت تغطى بجذوع النخيل.

صورة (3) نوع من المساكن القديمة الفاخرة (فيلا)

كما تُظهر هذه الصورة أيضاً المساكن القديمة الفاخرة، وهي عبارة عن فيلا أثرية قديمة، ولكن من الطراز الذي يحمل تصميماً عمرانياً مختلفاً ومتطوراً عن غيرها، فيلاحظ هنا وجود الأعمدة التي تساعد المبنى على تحمل الضغط الناشئ عن الأسقف والجدران، كما تتسع الشرفات البحرية، والتي تساعد على زيادة درجة الترفيه بها.

صورة (4) شكل البلاط داخل الفيلا القديمة

يتضح شكل البلاط من خلال هذه الصورة داخل أرضيات الفيلا القديمة، من النوع الفاخر وهي تعود لأحد الأسر المالكة من أيام الحكم العثماني، الأسرة القرامانلية.

بعد ذلك قام السكان بتطوير مبانيهم السكنية وأصبحت أكثره قدرةٌ على البقاء عن سابقتها، حيث تطور أسلوب البناء والمادة المعدة له، إذا ما قارناها بالبيت العربي القديم وهو يشبه إلى حدٍ كبيرٍ مساكن الطين، الذي لا يستند إلى قاعدة بناءٍ أرضيةٍ ثابتةٍ كالموجودة اليوم، فانتشار الخرسانات المسلحة للبناء تعد من أهم أساسيات المبنى الرئيسية، والتي تساعد على إطالة عمر المبنى السكني، فلقد أنتشر هذا النوع على نطاقٍ واسعٍ في المناطق الريفية، وهذا يدل على تغير الوضع الاقتصادي للبلاد في الوقت الحالي، وحل هذا النوع محل المباني القديمة ونما على حساب الأراضي الزراعية.

ب- عدد الطوابق: تعد ارتفاعات المباني أحد المؤشـــرات الجيدة والمهمة في دراســـة تركيب المســـكن الريفـــي، يليها في الأهمية دراسة التصميم الداخلي والطراز المعمـــاري ومادة البناء، **(Toyne, 1974, P.124)** تعد المساكن ذات الطابق الواحد هي الأكثر والأوسع انتشاراً في منطقة الدراسة، أنظر الصورة رقم (5)، فغالبية السكان الريفيين أوضاعهم المعيشية واحدة أو متساوية؛ لأن المساكن ذات الطابقين وأكثر صورة رقم (6) تكون لذوي الدخول الجيدة في الأغلب، وهي تنتشر ولكن ليس على نطاق واسع كمساكن الطابق الواحد.

صورة (5) المساكن الريفية ذات الطابق الواحد

ينتشر هذا النوع من المساكن داخل الأراضي الزراعية كما هو واضح من الصورة، وفي أجزاءٍ كثيرة من ريف المدينة، ويأتي هذا النوع بتأثيره البسيط على تقلص مساحة الغطاء النباتي الطبيعي والمزروع

كالامتدادات العمرانية الكبيرة، مما يساهم في تقلص المساحات الزراعية بالأرياف، وهي نوع من المساكن حديثة البناء، والتي تعتمد على أساسات خرسانية تساعد على إطالة عمر المبنى.

صورة (6) المساكن الريفية ذات الطابقين

ويتضح من الصورة السابقة مسكن ريفي متكون من طابقين، وإن انتشار هذا النوع ليس واسعاً مثل النوع الأول، بسبب اختلاف ظروف المعيشة ومستوى الدخل، كما إن انتشاره لا يشكل ضغطاً كبيراً على الأراضي الزراعية، لأنه يأخذ الشكل العمودي في البناء، ولا يحتاج إلى مساحات كبيرة، فهو يمثل تقريباً نفس مساحة المسكن ذو الطابق الواحد (المنزل الأرضي).

ج- مادة البناء: تبين من الدراسة الميدانية أن لمادة البناء أهمية كبيرة في دراسة الواقع السكني يمكن الاعتماد عليها كمؤشر للحالة العمرانية للمساكن، وأيضاً تعكس الحالة الاقتصادية والاجتماعية لشاغليها، كما توضح أيضاً تقنيات البناء المستعملة، وتعد من الركائز الأساسية لتحديد درجة كفاءة المبنى، كما يذكر (حمدان) أن العمارة هي عمل جغرافي إلى حد كبير ليس فقط من حيث المادة الخام، بل كذلك من حيث الشكل والتكوين، **(جمال حمدان، 1981م، ص2)**، ويذكر (حجازي) أن الإنسان يفضل بناء مسكنه من المواد الخام الموجودة في بيئته مباشرة، **(محمد حجازي، 1982م، ص187)**.

ويمكن أن نبرهن على ذلك من خلال ملاحظة مدى التطور الذي حدث على نوعية المادة التي استخدمت في بناء المساكن بالمنطقة، حيث نلاحظ من خلال مشاهدة المساكن القديمة اعتماد بنائها على مواد خام محلية متمثلة في استخدام الحجارة، والطين في بناء جدرانها، ومواد نباتية في إنشاء سقوفها، إلا أن هذه المواد في عملية البناء أصبحت من الماضي، وذلك بسبب التطور والتوفر في مواد البناء الحديثة، فأصبح الإسمنت والحديد والزلط من أهم مواد البناء المستخدمة اليوم، حيث تستخدم الخرسانات المسلحة في إنشاء أساسات المنازل والأعمدة والأسقف.

جدول (4) التوزيع النسبي لمادة البناء في منطقة الدراسة

البيان	الطوب الإسمنتي	الطوب الجيري	الطوب الأحمر	المجموع
النسبة	70	17	13	100

المصدر: الدراسة الميدانية، نتائج تحليل بيانات استمارة الاستبيان

شكل (2) نوع مادة البناء

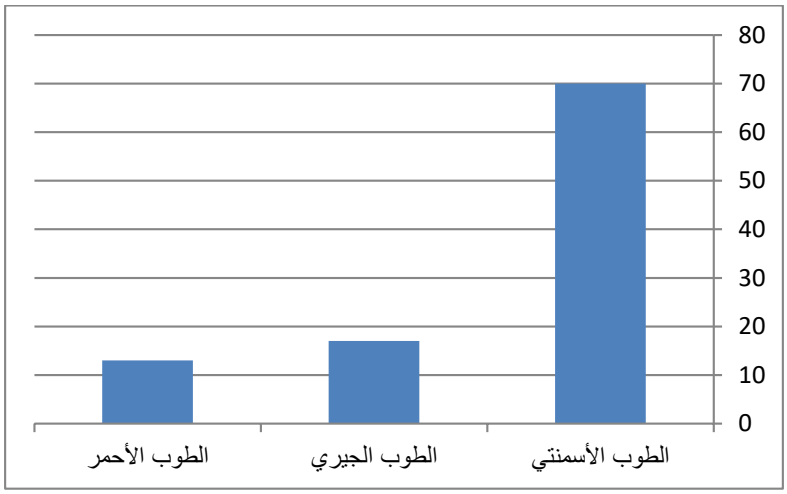

المصدر: **بيانات الجدول (4).**

يتضح من ملاحظة الجدول والشكل التابع له ما يلي:

- أن الطوب الإسمنتي هو أحد مواد البناء الرئيسية والمهمة في المدينة؛ نتيجةً لتعدد المصانع الموجودة في منطقة الدراسة، والتي تقوم بتصنيعه فيها، وبلغت نسبة من يستعملونه في البناء حوالي 70% من جملة العينة، فهو عبارة عن خليط من حصى وإسمنت مع بعضهما، ثم يترك معرضاً للشمس لمدة يومين لكي يكون جاهزاً للبناء.
- ويرى ما نسبتهم 17% تقريباً أن الطوب الجيري هو الأفضل للبناء، حيث أن بِناءَهُ أسمك و أشد من النوع السابق، ويحافظ على حرارة المبني، في حين يعتبر آخرون أن الطوب الأحمر هو الأفضل، وبلغت نسبتهم 13%، حيث من مميزاته خفض حرارة المبنى صيفاً، وتدفئته نسبياً شتاءً، وهو أقل استعمالا من النوعين السابقين؛ نتيجةً لارتفاع تكاليف نقله من ناحية، فهو يصنع في مناطق أبعد كمدينة الزاوية التي تبعد عن مدينة القره بوللي بحوالي 90 كم إلى الغرب، وتعرضه للتلف والكسر أثناء تحميله وتنزيله من ناحية أخرى.

خامساً- العناصر الشكلية للمسكن الريفي:

أ- أنماط المساكن:

1- نمط المنازل:

وهي أكثر أنواع الاستخدام السكني انتشاراً بالمنطقة، ويسود هذا النمط من المباني معظم محلات منطقة الدراسة، ويحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المباني المخصصة للسكن في المنطقة، وذلك نتيجة لإعطاء الدولة قروضاً سكنية للمواطنين أدت إلى انتشار المنازل بالمنطقة بشكل واسع، وبذلك بدأ يتطور نمط المنزل شكلاً ومساحة؛ حيث يبلغ متوسط مساحته 250م^2، وأصبح يحتوي على فناء يحيط به من جميع الاتجاهات، وتتبعه بعض الكماليات الأخرى، وقد بلغ عدد المنازل حوالي 10320 منزلاً بنسبة 68.6% من جملة المباني السكنية بمنطقة القره بوللي، وهذا يدل على أفضلية المنزل من قبل سكان المنطقة بالنسبة للمساكن الأخرى، وتتسم معظم مساكن

هذا النمط من الاستخدام السكني بالقدم والتهالك، وبخاصة في المحلات العمرانية القديمة من المنطقة، والعكس صحيح في المحلات العمرانية الحديثة.

2- نمط الفيلات:

يبلغ عددها 1272 فيلا بنسبة 8.5% من جملة المساكن، ويأخذ هذا النوع من المباني مساحات أكبر من المساحات التي تأخذها المنازل تصل إلى 450م2، وبتكلفة أعلى لتكون مقتصرة على ذوي الدخل العالي، وغالباً ما تكون مواد البناء التي تستخدم في بناء الفلل مرتفعة الثمن.

3- نمط العمارات:

وهي المباني السكنية التي يتعدى ارتفاعها الطابقين، وتحتل المرتبة الثالثة من حيث نمط العمران بالمنطقة بعدد 815 عمارة، وبنسبة 5.4% من جملة المساكن، وينطوي هذا النوع من المباني تحت نظام التوسع الرأسي، وهذا يقلل من البناء العشوائي، وأيضاً يقلل من التوسع الأفقي، وانتشار المباني على الأراضي الزراعية غير المعدة للبناء في المنطقة، وينتشر هذا النمط من المباني على امتداد الشوارع الرئيسية والفرعية بالمنطقة.

4- المسكن العربي:

هي مساكن قديمة تعرف محلياً باسم (الحوش العربي)، ظهر هذا النوع منذ خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وهى عبارة عن مجموعة من الحجرات عادة ما تكون مستطيلة الشكل تختلف مساحة كل منها عن الأخرى تقريباً، وغالباً ما تشكل مربع أو مستطيل ناقص ضلع ومواد بناء هذه المساكن غالباً ما تكون مواد محلية من الطين والحجارة، وأسقف أغلبها من جذوع الأشجار **(المختار، 2013م، ص 117).**

ونظراً لقدم هذه المساكن والتي بلغ عمر أغلبها عقود عدة من الزمن الذي كان كفيل بتهالكها، وخاصة أن مواد البناء المستخدمة في بنائها غير قادرة على تحمل هذه الفترة، وما يوجد منها حالياً عادة لا يستخدم للسكن، إنما كمخازن للأغراض المختلفة. ولذلك تقل نسبة هذه المساكن بالمنطقة.

ب- مساحة المسكن:

تعد مساحة المسكن من العوامل المهمة في تحديد الأنماط السكنية، والتي تختلف مساحتها لاعتبارات عديدة تتعلق بحجم الأسرة، والحالة الاقتصادية والاجتماعية، وطراز البناء، ومدى توفر المساحة المخصصة للبناء. وقد تبين من خلال تحليل بيانات استمارة الاستبيان بأن المساكن في منطقة الدراسة تتفاوت في المساحة، فهي غالباً ما تتراوح بين 100-300م^2، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (5) مساحة المسكن

مساحة المسكن	%
أقل من 100م^2	6
من 100-200م^2	46
من 201-300م^2	36
أكثر من 301م^2	12
المجموع	100

المصدر: الدراسة الميدانية، نتائج تحليل بيانات استمارة الاستبيان

شكل (3) مساحة المسكن

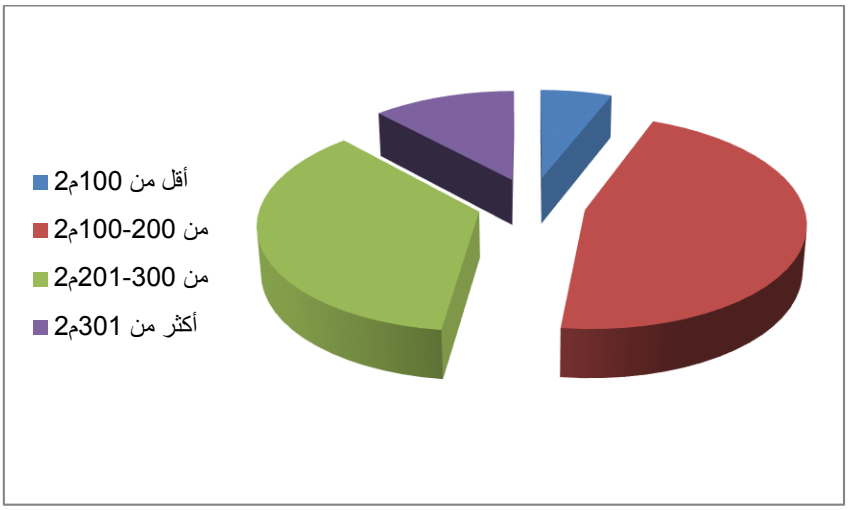

المصدر: بيانات الجدول (5).

يتضح من خلال الجدول السابق ما يلي:

- بلغت نسبة المساكن ذات المساحة (أقل من 100م^2) 6% من إجمالي أفراد العينة.
- سجلت المساكن التي تتراوح مساحتها فيما بين (100-200م^2) نسبة 46% من إجمالي أفراد العينة.
- سجلت المساكن التي تتراوح مساحتها فيما بين (201-300م^2) نسبة 36% من إجمالي أفراد العينة.
- انخفضت نسبة المساكن التي تزيد مساحتها عن (300م^2) لتسجل 12% فقط.

سادساً- العناصر الخدمية للمسكن الريفي:

أ- الخصوصية والأمنية:

تعد الخصوصية من أهم ما يهتم به سكان المناطق الريفية، وخاصة عند الشعوب الإسلامية. ونظراً لكون المسكن هو الحيز الذي يجمع أفراد الأسرة في جو من الأمان وأيضاً يعد المؤسسة التي تؤمن الخصوصية المقدسة للأسرة.

إلا أن الخصوصية للمسكن الريفي قد تطورت لتخرج عن حيز المسكن في حد ذاته، وأصبح (للسور) الذي يبنى حول المنزل أولوية كبيرة، حيث يؤمن هذا السور العديد من المميزات، منها خصوصية حركة الأسرة بجانب المنزل والقيام بالنشاطات الاقتصادية المنزلية والحماية من الأخطار، وتأمين بعض مقتنيات الأسرة بداخله كبعض الآلات الزراعية أو السيارة وغيرها.

كما أنه يحمي حرمة المنزل من أنظار المارة بجانبه، إضافة إلى كونه يشكل بيئة مناسبة لاسترخاء أفراد الأسرة خارج المنزل، وخاصة إذا ما كان داخل السور يحوي بعض الحدائق أو أشجار الزينة. ونظراً للأهمية الجمالية والأمنية التي يوفرها السور حول المنزل، إلا أن هذه الميزة لا تتميز بها جميع المساكن الريفية بالمنطقة، حيث بلغت نسبة المساكن التي بني حولها سور (60)، بينما بلغت نسبة المنازل التي لا يوجد حولها سور (40%)، نلاحظ من خلال استقراء تلك النسب الأهمية التي يعطيها سكان المنطقة للسور حول المنزل رغم وجود العديد من المنازل التي لا تتميز بها، وذلك لعدة أسباب حيث أفاد ما نسبته (54%) منهم أن عدم بنائه لسور حول المسكن

نتيجة لعدم القدرة المادية نظراً للتكلفة الكبيرة التي يحتاجها في ظل الارتفاع الملحوظ في مواد البناء والأيدي العاملة، بينما أفاد ما نسبته (32%) بعدم الحاجة له، وخاصة إذا كان موقع المسكن في مزرعة يفصله مسافات مناسبة عن مساكن الجيران وطرق المارة، بينما انخفضت نسبة غير المهتمين ببناء السور حول المنزل لتسجل (14%) فقط وهى غالباً مساكن قديمة لا يهتم سكانها بعمليات تطوير جديدة لها.

ب- ملحقات المسكن الريفي:

تتأثر طبيعة البناء في المناطق الريفية بالعديد من العوامل أهمها العوامل الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى اتساع الملكية للأرض وانخفاض قيمتها المادية. مما يفسح المجال لانتشار ظاهرة بناء الملحقات حول المسكن والتي تتأتى بناءً على تأثير تلك العوامل بشكل كبير.

فللعامل الاجتماعي أهمية كبيرة في تشكيل نمط القرية، أو المستوطنة الريفية وامتدادها ودورها. فالإنسان بفطرته كائن اجتماعي لا يستطيع العيش بمفرده إلا مع أبناء جلدته من الذين يتصل بهم بعلاقات قوية كصلة الدم والقرابة، التي تشجع على صلة الرحم والاحتشاد في مكان للحصول على الأمن والاستقرار والتزاور والارتباط الاجتماعي. ومازالت الكثير من العائلات وحتى يومنا هذا تعيش هذا النمط ولا تحيد عنه. بل تشجع عليه وتمنع الفرقة كنوع من الحصانة والقوة **(مازن الهيتي، 2013م، ص145)**.

ونظراً لتلك الروابط الاجتماعية القوية وتحسن الوضع الاقتصادي لسكان ريف منطقة القره بوللي، وخاصة في ظل سياسة التوظيف الإداري الواسعة وارتفاع قيمة المرتبات. ناهيك عن المردود الاقتصادي الذي يجنيه سكان الريف من نشاطاتهم الريفية المختلفة كالزراعة أو تربية الحيوانات وغيرها. وانعكاس ذلك على طبيعة المسكن الريفي وعلى مستوى حداثته ومساحته وملحقاته. لذلك غالباً ما يتمتع المسكن الريفي ببعض الملحقات التي يعتبرها السكان أساسية وذات أولوية مهمة، لا يتعذر وجودها إلا لعدم إمكانية البعض على تحمل أعباء بنائها بسبب انخفاض القدرة المادية.

يعد الكاراج أحد أهم ملحقات المسكن الريفي فقد وصلت نسبة وجوده إلى حوالي (68%) من عينة الدراسة، وهو عبارة عن مبنى بعرض يترأوح عادة من (5: 6 أمتار) وبأطوال مختلفة حسب الرغبة والقدرة، وارتفاعه ثلاثة أمتار ويوجد بابه بإحدى حوائط عرضه بحجم كبير بحيث يسمح بدخول السيارة. يستخدم هذا النمط من المباني عادة في ركن السيارات والآلات الزراعية ومختلف المواد، كما يمكن استغلاله بعد تأثيثه لاستقبال الزوار في المناسبات الاجتماعية المختلفة.

وعلى غرار بناء الكاراجات تم استحداث بناء صالة للمناسبات وهي لا تختلف كثيراً عن سابقها في نوعية الاستخدام. وإنما يأتي الاختلاف في المساحة المكونة لها فهي غالباً ما تكون ذات عرض لا يقل عن ستة أمتار وأطوال مختلفة لا تقل في الغالب عن عشرة أمتار، وتزيد عن ذلك حسب الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة وهي تستخدم بالدرجة الأولى لاستقبال ضيوف المناسبات الاجتماعية، وخاصة في الأفراح والمآتم وغيرها من المناسبات ونظراً لتكلفتها الكبيرة فنسبتها لا تمثل سوى (13%) من العينة.

وتعد للنشاطات المختلفة التي يمارسها سكان الريف، واختلاف الأدوات والأغراض المستخدمة لذلك عادة ما يلجأ سكان الريف ببناء مخزن متواضع يتم من خلاله تخزين تلك الأغراض لحين الحاجة إليها أثناء مواسم استخدامها، وقد بلغت نسبة بناء المخازن (18%)، ويأتي انخفاض هذه النسبة بسبب استخدام الكاراجات والصالات لعمليات التخزين والتي غالباً ما تفي بالغرض دون الحاجة إلى بناء مخزن مخصص لذلك.

وعندما تلزم الحاجة إلى توسعة المنزل نظراً لزيادة عدد أفراد الأسرة، والتي غالباً ما تتم الإضافة ببناء مطبخ خارجي وحمام ذات أحجام مناسبة وتأتي الحاجة الماسة إليها لاستخدامها في كافة المناسبات الاجتماعية، وقد سجلت (26%) و(28%) على التوالي كما يستخدم المطبخ الخارجي في تخزين العديد من الأدوات المنزلية والغلال الغذائية المختلفة.

الخاتمة:

توصل الباحث في ختام بحثه إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، يمكن إيجازها على النحو الآتي:

أولاً- النتائج:

1- تعد العوامل الاقتصادية والاجتماعية من أهم العوامل التي أثرت على نمط المسكن الريفي من حيث المساحة والملحقات ودرجة التشطيب كما أنها أثرت بشكل غير مباشر في التوزيع الجغرافي للعمران الريفي بالمنطقة.

2- تبين من خلال الدراسة الميدانية بأن المساكن في منطقة الدراسة تتفاوت في المساحة، فهي غالباً ما تتراوح بين 100-300م^2 حيث سجلت المساكن التي تتراوح مساحتها فيما بين (100-200م^2) أعلى نسبة 46% من إجمالي أفراد العينة.

3- يعد المسكن الريفي من نوع (المنزل) من أكثر أنواع المساكن انتشاراً في المنطقة بنسبة بلغت 68.6% من أفراد العينة.

4- اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن السمة التي تتسم بها المنطقة هي البناء الأفقي الذي يمتد تأثيره بشكلٍ أقوى نحو المراكز العمرانية بجميع محلاتها ووحداتها الإدارية.

ثانياً- التوصيات:

1- الاهتمام بتوفير الخدمات الأساسية بالريف كالطرق وخدمات الكهرباء إضافة إلى توفر الخدمات التعليمية والصحية.

2- العمل على توفر الإقراض البنكي لتمويل المسكن الريفي حتى يتمكن المواطن من الحصول على سكن عصري ولائق صحياً.

3- تنمية المناطق المتخلفة عمرانياُ، وإعادة تنظيمها.

4- الحد من انتشار المباني الأفقية والعشوائية غير المنتظمة التي لا تمد لسبل التخطيط بأي صلة، وذلك حمايةً من التوسع العمراني غير المخطط.

5- توخي العدالة في توزيع الخدمات ، لتجنب تركز السكان وضغطهم عليها.

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان عام 2006م.
2. المختار أحمد عيث، التقويم البيئي لمنطقة ترهونة، وأثره على التنمية المستخدمة، رسالة دكتوره، جامعة بنها، 2013م.
3. أبو عائشة، الهمالي عمر امطيرق، جغرافية العمران الريفي، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، كلية الآداب، 2015م.
4. جمال حمدان " شخصية مصر " دراسة في عبقرية المكان، عالم الكتاب، الجزء الأول، القاهرة، 1981م.
5. حميدة محمد سعداوي، العمران الريفي في مركز الواسطي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2005م.
6. طريح شرف، عبد العزيز، (1996) جغرافية ليبيا، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الثالثة.
7. محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، القاهرة، 1967م.
8. محمد حجازي محمد، جغرافية الأرياف، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982م.
9. مازن عبد الرحمن الهيثي، جغرافية الريف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط1، 2013م.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1- Toyne, P.T. (1974). "**Techniquse in human geography Macmillan"**, London.

2- Hammuda, O.S. (1971). "**Nature and Significance of the Lower Cretaceous Unconformity in Jabel Nefusa"**, Libya .